



"الحصول على ما يكفي من المشتريات لمدة ٢-٤ أسابيع" للاجئين واللاجئات اللذين ليس لديهم دخل لشراء هذه الإمدادات، ولا مكان لتخزينها. لا يمكن للاجئين واللاجئات أيضًا "تنشيط شبكاتهن الاجتماعية" حيث أن منهم من هم مبيتون أو مختفون أو في بلد آخر.

لقد تطرقت العديد من مبادرات المجتمع المدني **ولجنة LIBE بالبرلمان الأوروبي** بالفعل إلى ما يتحملة الوباء من بعد على "اللاجئين والمهاجرين". ومع ذلك، وعلى الرغم من سوء الوضع بالنسبة لأي لاجئ في مثل هذه الظروف، إلا أن الوضع بالنسبة للفتيات والنساء هو أسوأ موضوعياً مما يمكن أن يتخيله معظمنا - سواء أكن من بين المحاصرين على الحدود اليونانية التركية، أو "التزويد المباشر" في أيرلندا، أو "النقاط الساخنة" في إيطاليا -. زيادةً على عدم وجود مساحات آمنة ومقسمة حسب الجنس تسمح للنساء بالاعتناء باحتياجاتهن الأساسية بعيداً عن أنظار الذكور وتحركاتهم، وغياب الخصوصية لتغيير فوطهن الصحية أو إرضاع أطفالهن أو الاستحمام. وزيادةً على أنهن عرضة بالفعل للعنف الجنسي المستمر من الرجال، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والزواج القسري - سيتعين على النساء والفتيات في المخيمات تحمل عبء رعاية المرضى، والتخفيف من خطر العدوى والتوسط في النزاعات الجديدة وتحمل عنف الذكور الذي سيفجر لا محالة في خضم الأزمة.

النساء المسنات

"إن التقارير عن كبار السن المتخلى عنهم في دور الرعاية أو عن الجثث التي تم العثور عليها في دور رعاية المسنين تبعث على القلق. هذا غير مقبول!" **قالت روزا كورنفيلد-مات ، خبيرة الأمم المتحدة المستقلة بشأن**

منظور نسوي عالمي حول الوباء: ما الذي نتوقعه عند انتهاء الأزمة؟

في خضم جائحة الكورونا (كوفيد-١٩) والتدابير التي اتخذتها الدول لمنع انتشار الوباء، تود الشبكة الأوروبية للنساء المهاجرات أن تقدم تحليلها لبعض جوانب هذه الأزمة من منظور نسوي عالمي.

النساء والفتيات اللاجئات في خضم الوباء

عند بداية اندلاع الوباء، نشر المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها (ECDC) **مجموعة من التدابير "المساعدة في مكافحة (كوفيد-١٩)".** عملياً، لا يمكن تطبيق أي من هذه التدابير في الأماكن التي يقيم فيها معظم اللاجئين واللاجئات حالياً. إن التعقيم المتكرر لليدين - هذه الخطوة البسيطة تماماً - يستحال تنفيذها في الأماكن التي يسكنها اللاجئون واللاجئات؛ حيث إن معظمها لا يحتوي على ما يكفي من المياه النظيفة أو الحمامات أو الصابون.

تنصح ECDC بالبقاء في المنزل أو في مكان محدد، في غرفة واحدة مخصصة ذات تهوية جيدة وتنصح باستخدام مرحاض خاص ، "تجنب الزحام" ، "التباعد الاجتماعي"، وكل ذلك من المستحيل تطبيقه؛ حيث أن اللاجئين واللاجئات يعيشون مكتظين في الغالب في غرف فوق السعة التي يمكن أن تستوعبها. من المستحيل أيضاً

1 هناك جوانب أخرى من الأزمة مثل الحقوق الاقتصادية للنساء، العنصرية، الإعاقة أو النساء في السجن، والتي لا نتناولها هذه الورقة.

[تمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان](#). وتعني بذلك التقارير القادمة من أوروبا.

لقد سمعنا جميعًا الآن عن أن "كبار السن هم فقط الأكثر عرضة للخطر"، "فقط بالنسبة لأولئك الذين تزيد أعمارهم عن سبعين سنة تكون احتمالية الموت عالية"، مات الكثير، "لكن معظمهم كانوا مسنين".

تكشف كل هذه التصريحات عن تجاهل مزعج، وغير مفاجئ، تجاه كبار السن. في مجتمع الشباب الذي أصبحت عليه أوروبا، حيث أصبح كل شيء فيه من وسائل الإعلام إلى الحركة النسائية يمجّد "الشباب"، وحيث يتم استهداف الشباب من قبل العقائد الليبرالية ذات الاختيار الحر والتمكين الفردي، وفي ظل هذا الوباء، أصبح كبار السن يمثلون "غير المرغوب بهم" في أحسن الأحوال، و"الممكن التخلص منهم" في أسوأ الأحوال.

في حين أنه قد تم وضع بعض المبادرات، مثل تحديد ساعات التسوق وتوصيل عبوات المواد الغذائية للأشخاص المسنين والضعفاء، إلا أن هذه التدابير "إضافية" وتأتي في سياق "البقاء للأقوى". هذا السياق يلائم الأثرياء والمتجولين الذين يقومون بالتسوق والخروج غير المسؤول، مطمئنين بالرسالة التي تقول أنه "فقط المسنون هم الذين سيقتلون من قبل كوفيد-19".

إن تصنيف "المسنون" هو تصنيف نظري، خاصة ضمن الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر كل من هو دون سن ٣٥ عامًا "شابًا".

[تعيش النساء أطول من الرجال](#)، على الأقل في أوروبا، ويمثلن ٥٥٪ من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عامًا، و ٦٤٪ من المجموعة التي تزيد عن ٨٠ عامًا، و ٨٢٪ من المعمرين. ربما تكون هؤلاء النسوة أطول عمراً من الرجال، لكنهن أيضاً من بين الأشد فقراً، ولديهن ظروف صحية مزمنة ويعشن بمفردهن في كثير من الأحيان بعد أن توفي أزواجهن أو عائلاتهن. هل يمكننا أن نفترض بعد ذلك أنه يجب ترك هؤلاء النساء للموت في حال اضطر الأطباء إلى إعطاء الأولوية للمرضى الذين لديهم فرص أفضل للنجاة أو إلى أولئك

[الذين لديهم أسر يمكنها الاعتناء بهم بمجرد مغادرة وحدة العناية المركزة؟](#)

جائحة عنف الرجال

إذا كان علينا أن نتعلم أي شيء من التاريخ فهو أنه في أوقات الأزمات - أي أزمة - فإن ما ينفجر بعد ذلك هو عنف الرجال. في المجتمعات الحديثة حيث يرتكب الرجال الغالبية العظمى من عمليات إطلاق النار الجماعي وعنف العصابات، يجب أن نعلم أن هذا الوباء يمكن أن يثير موجة من العنف الصادر عن الرجال غير القادرين على التعامل مع العواقب النفسية والمالية والاجتماعية للأزمة. أولئك الذين لديهم خبرة في العمل في مناطق الصراع والمناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية، يعرفون جيداً أن انهيار الهياكل الاجتماعية المستقرة يمكن أن يؤدي إلى موجات من عنف الرجال التي قد تبدو غير مرتبطة بهذا الانهيار. إن المستهدف الأول بهذا العنف سيكون النساء.

لقد تعلمنا من العمل المتعلق بالهجرة أن النساء يتأقلن بشكل أسرع مع الظروف المتغيرة، ويظهرن مرونة أكبر واستعداداً نفسياً أكبر للتعامل مع فقدان المنصب أو الدخل.

بعد كل شيء، فإنه قد تم تعليم الكثيرات منا على قبول موضعنا كـ "جنس ثانوي" منذ الطفولة. من ناحية أخرى، غالباً ما يكون الرجال غير قادرين على التعامل مع فقدان السيطرة أو الرفض أو عدم الاستقرار المالي. إن معدلات الانتحار العالمية للرجال، مقارنة بالنساء، تخبرنا بذلك بالضبط. في وقت أزمة صحية مثل هذه، ومع ما يترتب عليها من عواقب نفسية واسعة النطاق لا محالة، فإن نسبة عدم قدرة الرجال على التعامل مع مثل هذه العواقب ستصبح أيضاً واسعة النطاق. وبينما يتم حبس العديد من النساء والرجال في المنزل تحت خطر العنف المنزلي الذي يعدّ حقيقياً، فإن خطر ردود الفعل الذكوري بشكل جمعي على النطاق الأوسع للأزمة هو حقيقي أيضاً.

ذلك، يفكر البعض في فصل المهاجرين عن الدعم الصحي باستخدام الذريعة العنصرية بأن المهاجرين هم الذين جلبوا "الفيروس الأجنبي" في المقام الأول.

المرأة في قطاعات الرعاية والقطاعات المنزلية

تقوم النساء بمعظم أعمال الرعاية والترخيص والعمل المنزلي والتنظيف، هذه القطاعات التي تعاني من نقص الموارد بدءاً والتي ستكون الأول عرضة لأي تدابير تقشف. هؤلاء النساء الآن يُصنفن لهن المواطنين المحاصرين في شققهم من النوافذ. لكن مثل هذا الثناء الرمزي من خلال التصفيق لن يغير الواقع المادي لهؤلاء النساء. فبينما تستمر أوروبا في استيراد العمالة الرخيصة، فإن الكثير منهم هن مهاجرات من خارج وداخل الاتحاد الأوروبي. في ظل الوباء وقبله، تضطر هؤلاء النساء إلى العمل لساعات طويلة في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر.

هؤلاء النساء لن يبقين الآن في منازلهن ويهتمن بأنفسهن. بل بدلاً من ذلك، سيذهبن إلى العمل ويهتمن بالآخرين؛ لأنهن يشكلن العمود الفقري للنظام، وبدونهن سينهار النظام كله.

لقد قيل الكثير من قبل النسويات حول أزمة الرعاية التي كشفت عنها هذا الوباء، لكن هذه الأزمة أعمق بالنسبة للنساء اللواتي ليس لديهن حماية قانونية في هذه القطاعات. في بداية الأزمة في إسبانيا، دندت جمعيات العمال المنزليين وعمال الرعاية بوضع العاملات المقيمات في المنازل، حيث منعن أصحاب العمل من مغادرة المنازل. على عكس الموظفين، لا يحق لهؤلاء العاملات الحصول على تأمين؛ ظروف عملهن معفاة من رقابة العمل؛ ولا يتلقين أي معاشات تقاعدية. ولا يمكن لهؤلاء النساء التحويل إلى "العمل عن بعد". بعد فترة وجيزة، أعلنت حكومة إسبانيا عن تدابير اقتصادية لمساعدة السكان المتضررين من الفيروس. ومع ذلك، لم يكن هناك قياس واضح لاحتياجات أكثر من ٦٣٠ ألف عاملة منزلية في إسبانيا، بالإضافة إلى أن كثير منهن لا

لقد لفتت العديد من المجموعات النسوية بالفعل، وكذلك لجنة GREVIO والمقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف ضد المرأة، الانتباه إلى مخاطر العزل المنزلي على النساء. إن المنزل هو المكان الذي من المرجح أن نتعرض فيه للاعتداء الجنسي أو الضرب أو القتل من قبل الرجال. بالنظر إلى هذه الحقيقة الإحصائية، فإن أي إجراء ينصح أو يطالب النساء بالبقاء في المنزل يمثل مشكلة في حد ذاته. إن الاختيار الوحشي بين احتواء وباء كوفيد-١٩ الجديد والوباء القديم لعنف الرجال هو اختيار واضح: إذا كنتِ امرأة في وقت أزمة صحية عامة كهذه، فقد تتعرضين أيضاً للاعتداء في منزلك.

إن قول هذا ليس من قبيل المبالغة: فقد أفادت المنظمات غير الحكومية المناهضة للعنف المنزلي في الصين، بأن العنف المنزلي قد ارتفع خلال فترة العزل المنزلي، مع ارتباط ٩٠٪ من الأسباب بالوباء في ظل ضعف توفير الدعم للناجين. ينعكس هذا الوضع في أوروبا، حيث أنه في دول مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، قد ارتفع عدد النساء ضحايا العنف المنزلي اللواتي لا يعثرن على الدعم.

في ٢٨ مارس / آذار، أبلغت المملكة المتحدة عن أول حالة قتل ضد الإناث في ظل الكورونا والتي ارتكبتها رجل ضد زوجته التي كانت في العزل المنزلي معه. في هذه الحالة، لن تجد المهاجرات ضحايا العنف على وجه الخصوص، أي مكان تلجأ إليه، حيث تواجههن عوائق عديدة للوصول إلى العدالة، من بينها الخوف من فقدان حالتهم القانونية. ما لم يتم توضيح أنه لن يتم إبطال حقوقهن عند الإبلاغ عن مرتكبي العنف، ستستمر النساء المهاجرات في البقاء مع المعتدين، مما يجعلهن عرضة لخطر القتل أكثر من خطر الوفاة من الفيروس. وقد تضطر أخريات إلى اللجوء إلى الشوارع حيث سيجرّمن، أو يصبحن فريسة للشبكات الإجرامية المنظمة أو سيعانين من سوء التغذية والعدوى.

وبينما تحاول بعض الدول في أوروبا ضمان حصول جميع سكانها، بغض النظر عن وضعهم، على الرعاية الصحية والحماية والتعويض، إلا أن العديد من الدول الأخرى لم تظهر مثل هذه النوايا. بل على العكس من

الرفض هو أساس هذه الاستمرارية.

على النقيض من بعضها، فقد اتخذت الدول مناهج مختلفة. لقد أغلقت ألمانيا وهولندا وسويسرا - وهي البلدان التي لديها أكبر أسواق الدعارة المنظمة في أوروبا - بيوت الدعارة وفرضت بعض الغرامات على من ينتهك هذه القاعدة. مقارنةً بالناشطات النسويات اللواتي جادلن لعقود بأن الرضا الجنسي ليس ضرورة إنسانية حيوية، فقد نجح كوفيد-19 في إيصال هذا في غضون أيام. حتى أكثر الدول المنظمة للدعارة كانت واضحة في قرارها: يمكن للرجال الاستغناء عن الصناعة التي تلبّي "احتياجاتهم".

ومع ذلك، لا يوجد شيء بهذه البساطة في ظل نظام الاستغلال الجنسي العالمي الآن. كما هو الحال مع كل سوق دعارة في الاتحاد الأوروبي، فإنه يتكوّن في الغالب من النساء المهاجرات - من خارج وداخل الإتحاد الأوروبي - من اللواتي انتهى بهنّ المطاف في هذه السوق إمّا بالقوة المتعمدة أو الافتقار إلى الخيارات الاقتصادية. يتمّ التحكّم في معظم هؤلاء النساء بواسطة قوادين، عن بعد أو في الأنحاء. إن الأغلبية الساحقة من هؤلاء النساء غير مسجلات "كموظفات" حتى في البلدان المنظمة للدعارة، وبالتالي، لا يمكنهن الحصول على الرعاية الصحية والتأمين أو الرعاية والاستحقاقات الاجتماعية. مع إغلاق السوق الآن، فإن هؤلاء النساء سيخسرن كل شيء ما لم تقدم لهنّ الدولة دعماً فورياً وطويل الأمد حتى لا تجعلهنّ عرضة لـ "خيارات" أكثر خطورة من تلك التي كانوا يتخذونها بالفعل. بدون محاسبة القوادين ومشتري الجنس قانونياً على دفع النساء وإكراههنّ واستغلالهنّ في الدعارة، وبدون توفير مساعدة مادية تضمن للنساء الخروج من هذه السوق، فإن الحظر الشامل على تجارة الجنس سيضرب حتماً بمن كنّ ضحايا للدعارة بدءاً.

ممّا يجعل الأمور أسوأ، وكأثر جانبي لإغلاق المصادر المادية، كان هناك ارتفاع في تجارة المواد الإباحية التي اغتنمت الفرصة فوراً للاستفادة من بؤس النساء. أطلق

يحملن وثائق أو يعملن في "الاقتصاد الرمادي". وباستثناءات قليلة للغاية، فإن الدول الأخرى في أوروبا لا تنظر في حزم الدعم الخاصة بها إلى الكيفية التي ستساعد بها مئات الآلاف من عاملات المنازل الذين تُركن بدون دخل. وتواجه هؤلاء النساء، إلى جانب العديد من النساء الأخريات اللواتي لا يحملن وثائق، خطر أن يتم دفعهن إلى أوضاع استغلالية خطيرة بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعمل المستمر في ظل ظروف غير محمية ومسيئة.

النساء في الدعارة والمواد الإباحية

إذا لم تكن قد فهمنا حتى الآن واقع الدعارة، فقد حان الوقت. إن النساء في هذا النظام عرضة لخطر الإصابة بالفيروس نفسه والإصابة بجميع العواقب الجنسية لـ "التعامل معه". بالنسبة لنظام الدعارة، فإن تنفيذ "البعد الاجتماعي" يعني حرفياً "نهاية العمل"، ولكن كيف يبدو ذلك على أرض الواقع؟

إن النساء اللواتي "يمارسن" الدعارة يكنّ عرضة للاتصال بعدد كبير من الرجال ممّن قد يكون أي منهم حاملاً للفيروس، وتُكره النساء على ارتكاب أفعال جنسية غير محمية. في مثال توضيحي لكيفية نصح النساء في "تجارة الجنس بحماية أنفسهنّ" كانت مذكرة نشرتها [AMMAR، النقابة الأرجنتينية لـ "المشتغلات بالجنس"](#)، مطالبة النساء بغسل اليدين لأكثر من عشرين ثانية ورفض الرجال الذين كانوا مسافرين مؤخراً في الخارج أو يظهرون بعض الأعراض. إذا كانت الدعارة لتعدّ "خدمة"، فسيتم توفير حماية كاملة للنساء، بما في ذلك الأقنعة والأرواب والقفازات، ولن يُسمح لأي "عميل" أن يقترب منهنّ لأكثر من متر واحد. إنّ ما يسمّى بالتدابير الصحية التي تنصح بها صناعة الدعارة تخفي حقيقة أن الخطر الرئيسي ليس في عدم وجود معقّمات ولكن هو المشتري نفسه، في استحقاقه للرضا الجنسي بأي ثمن، واستمرارية العنف الذكوري الذي سيوجهه لهذه المرأة لتتحمله. إن مصادرة حق المرأة في

موقع Pornhub - وهو أكبر مستودع للاعتداء الجنسي المسجل على النساء، والذي يواجه حاليًا [ادعاءات خطيرة بشأن الاتجار البشري](#) - [عروضًا خيرية](#) للرجال في شكل ترقية مجانية لخدمات Premium Pornhub المميزة.

مع تحوّل العديد من الأعمال إلى العمل على الإنترنت- أونلاين، فإن هذا يعني في سياق الدعارة، بأنّ النساء اللواتي تعاملن سابقًا مع الرجال المعتدين في بيوت الدعارة الحقيقية سوف يتعاملن معهم الآن في النوافذ الافتراضية. وبما أنه من غير المرجح أن يغيّر مشترون الجنس المعزولين في منازلهم سلوكهم - بل على الأرجح بأنّ التأثير النفسي للعزلة سيخاطر بتفاقم هذا السلوك - فسوف تكون هناك حاجة إلى ضعف عدد النساء لتلبية طلب المستهلكين. سيكون هؤلاء النساء من أكثر الخفيات حرمانًا - أمهات عازبات وعاطلات وطالبات بدون دخل ومهاجرات ولاجنات.

صحة المرأة وإعادة اكتشاف الجنس

لقد ثبت الآن أن [كوفيد-19 يقتل الرجال أكثر من النساء](#). يقول البعض أن ذلك مرتبط بجهاز المناعة لدى النساء، والهرمونات الأنثوية وأسلوب الحياة الأكثر صحية مقارنة بالرجال. تتحدث منظمة الصحة العالمية عن ["الميزة البيولوجية المتأصلة لدى الإناث"](#) ويذكر علماء آخرون أن ["الإناث ميزة مناعية كبرى على الذكور"](#) بسبب كروموسوم اكس المزدوج. ومع ذلك، لا توجد إجابة واضحة. ما يكمن وراء عدم اليقين هذا هو حقيقة أن أنظمتنا - ليست فقط الطبية ولكن أي نظام - لا تفصل البيانات حسب الجنس ولا تلبي احتياجات مجموعتين متميزتين، هما النساء والرجال. بل بدلاً من ذلك، يُنظر إلى الرجال على أنهم العامل الافتراضي. كما أوضحت كارولين كريادو بيريز في كتابها الأخير ["نساء غير مرئيات: فضح انحياز البيانات في عالم مصمم للرجال"](#).

مما يجعل الأمور أسوأ، وفي ظل شح البيانات الفعلي عن

النساء، فقد أخذ المفهوم العصري "الجنس" محل مفهوم "الجنس" مما يجعل الخاصية البشرية الثابتة مسألة "هوية". لكن أجسادنا الجنسية لا يمكن اختزالها في هوية شخصية، وقد أبرزت هذه الأزمة العالمية هذه الحقيقة غير المؤذية. تحت ضغط كوفيد-19، اعترفت بعض العيادات أخيرًا بأن لتأجير الأرحام - وهو الاستغلال التناسلي الذي تتعرض له النساء فقط - تأثير ضار وخطير على الصحة لأنه [يتم حقن "الأمهات البديلات" بأدوية مثبطة للمناعة](#) مما يجعلهن غير قادرات على التعامل مع الفيروس. وأدرك آخرون ممن يمارسون "الإقرار الذاتي" لتحديد الجنس، بأن جنسنا المسجل أكثر أهمية من مشاعرنا حيال نوعنا الجنسي. بعد كل شيء، فإن الجنس لم يكن أبداً خاصية "منسوبة" لنا بشكل عشوائي من قبل أطباء غير مكترئين، وإنما هو ما لوحظ عند الولادة وما يمكن أن يحدث فرقا في الحياة والموت.

ومع ذلك، فإن معضلة الصحة هنا لا تتعلق فقط بمن هو أكثر عرضة للإصابة بالأشكال الشديدة من الفيروس. صحيح أنه في حين أن الجنس الأنثوي أثبت أنه أكثر صمودًا، إلا أن هناك مجموعة كاملة من العواقب الصحية التي سيتعين على النساء مواجهتها خلال هذه الأزمة. بدءًا بالمرضات وعاملات النظافة اللواتي تتعرض صحتهن للخطر دون حماية كافية، وصحة النساء اللواتي يتحملن الإساءة في المنزل، إضافةً إلى الصحة العقلية للأمهات اللواتي يقع على عاتقهن التعليم المنزلي للأطفال - إن صحة النساء كمجموعة ستتحمل عواقب هذه الأزمة. وبينما أصبحت هناك نكتة رائجة بأنه بعد تسعة أشهر من العزل المنزلي يجب أن نتوقع جيلاً جديدًا من المواليد الأطفال، فإن الحقيقة هي أن خدمات الإجهاض تعتبر "غير ضرورية" في العديد من دول الاتحاد الأوروبي وتجد النساء صعوبة في الوصول إلى وسائل منع الحمل. قد يصبح لدينا بالفعل الكثير من الأطفال حديثي الولادة خلال تسعة أشهر، ولكن هل سيكون هذا نتيجة لتوفر الخيارات الإنجابية للمرأة أو لغيابها؟

في "البلدان النامية"، ولاسيما تلك التي تعاني من نقص

في الغذاء أو تستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم، فإن مسألة صحة المرأة أكثر خطورة: في ظل الحجر الصحي، ومع إغلاق قطاعات الاقتصاد وعدم مقدرة الأسر على تخزين الغذاء، ما الذي سيشكله ذلك من أثر على صحة الفتيات والنساء بالنظر إلى أن سوء تغذية الفتيات منتشر على نطاق واسع بالفعل؟ كيف ستتفاعل المجتمعات مع الأخبار القائلة بأن الفيروس أكثر فتكاً بالرجال، مع الأخذ في الاعتبار، حالات الإجهاض الانتقائي المنتشرة على نطاق واسع ومعدلات قتل الإناث؟

المعنى في الاسم: الوباء العالمي

إذا كنت تعتقد أننا نواجه حالة سيئة في أوروبا، فكر فيما سيؤول به المطاف في الأحياء الفقيرة في البرازيل عندما يضربها الوباء. فكر في مناطق الداليت في الهند. فكر في الأحياء الفقيرة في كينيا.

عندما ألقى [بييل جيتس محادثته في Ted Talk عام ٢٠١٥](#) وحث على الاستعداد للوباء، لم يطبق هو هذا المنطق على أفعاله الخيرية.

وإن كان قد فعل ذلك، فمن المؤكد أنه لن يستثمر الملايين في [توزيع الواقي الذكري على مناطق الضوء الأحمر في الهند](#)، حيث تولد الفتيات للمهات العاملات في الدعارة فقط ليصبحن أنفسهن كذلك عند بلوغ سن الثامنة. وبدلاً من ذلك، كان ليستثمر في إخراج هؤلاء النساء من الأحياء الفقيرة وفي خلق ظروف اجتماعية من شأنها تثبيط سلوك الرجال الذين يزورون هذه الأحياء الفقيرة. وهنا نجد ما جلبه لنا النموذج الرأسمالي الأبوي في "فعل الخير":

على الرغم من جميع الموارد والتكنولوجيا المتاحة، فقد ركز العالم الغربي على تحقيق الربح، ولم يستثمر في الهياكل التي تسمح لنا بمواجهة أو منع وباء مثل هذا.

كما تبدو العلاقة غير المتكافئة بين الشمال العالمي والجنوب العالمي أقوى من أي وقت مضى في التعامل

مع هذا الوباء، الأمر الذي يؤثر بالفعل على اقتصاديات أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. مع تطرق الجميع للحديث عن الإيبولا، لن ننسى أنه كان يُنظر إلى وباء الإيبولا في أوروبا على أنه شيء "بعيد عنا". لم يتزعزع النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العالمي في حينها، بل ترك القارة الأفريقية للتعامل مع الأزمة بمفردها.

على الرغم من اتخاذ "الجنوب العالمي" لتدابير وقائية لاحتواء كوفيد-١٩، إلا أن العديد من البلدان تدفع بالفعل ثمناً باهظاً، كالأنظمة الاستبدادية التي تستغل الوضع وتشن حملات سياسية قاسية وفي الوقت نفسه تعتقل وتعذب المعارضين، في حين أن العالم مشغول للغاية بمشاهدة الوباء. ما يجعل الأمر أسوأ، هو أنه عندما يكون هناك تحليل للجنوب العالمي من قبل وسائل الإعلام ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني، فإن التركيز يكون بشكل رئيسي على التأثير الاقتصادي، دون التطرق إلى تأثير هذا في حياة النساء والفتيات.

وهذا يعني أنه في البلدان التي لا يُصنف فيها العنف العائلي على هذا النحو، فإن معدلاته تحت الحجر الصحي أو العزلة سترتفع دون أن يلاحظها أحد. إن عواقب العنف الذكوري التي نوقشت أعلاه ستؤثر على الاستقرار السياسي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الصراعات والحروب، وعلى النساء والفتيات حتماً. عندما تكون الحقوق المالية وحقوق الملكية العقارية ضعيفة بالنسبة إلى المرأة وحيث يكون دخل المرأة، بما في ذلك الأرمال والأمهات العازبات والطالبات، هو دخلهن اليومي الخارج عن الاقتصاد الرسمي، سيتم دفع ملايين النساء من الفقر إلى الفقر المدقع. ولن تكون هناك أي تدابير فيما يتعلق بوضع النساء في العمل المنزلي والرعاية، وكثير منهن يعشن بالفعل في ظروف أشبه بالعبودية.

ما هو "طبيعي" من منظور نسوي عالمي.

إذا لم يفهم البعض منّا بعد أننا نعيش في عالم معلوم، فإن حجم هذه الأزمة يجب أن يخدم كدليل. إذا كان من الممكن لكوفيد-19 الانتشار عالمياً، فبإمكان الأيديولوجيات والحركات؛ سلبية وإيجابية، مدمرة كانت أو تحويلية، الانتشار أيضاً.

لقد استفاد البعض من انتهاء العالم مع الوباء العالمي، في تجنب التعرض للكشف والضغط فيما يتعلق بالعنف الذي يرتكبه ضد النساء والفتيات كل يوم. لكن الوباء فتح أيضاً نافذة لإعادة تقييم أولوياتنا كمجتمع ولكي نرى بوضوح كيف تحقق فوائد للقلّة، بدلاً من الازدهار للكثيرين. بالنسبة لنا - الناشطات النسويات والحلفاء - فقد فتح الوباء النافذة لإعادة تصوّر العالم خاليًا من عنف الرجال والتمييز الجنسي ضد النساء والفتيات والفساد من النظام الأبوي داخل المؤسسات والاستغلال العالمي. العالم الذي لن نمنع فيه من الحديث عن تحرير الناشطات في المملكة العربية السعودية، ودعوة الحكومات إلى وضع حد لسوق الدعارة، والمطالبة بحقوق عاملات الرعاية والعاملات في المنازل، وباحترام حقوقهن كعاملات.

لقد حان الوقت لأن نكون أكثر جرأة واتحاد، بصفتنا نساء العالم، في المطالبة بحقوق المرأة وبالمناظر النسوي في تحقيقها، وأن توضع الأطر الدولية مثل [اتفاقية سيداو للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان بيجين، التي](#) قاتلت من أجلها جدّاتنا من جميع أنحاء العالم بشدّة، في صميم جدول الأعمال السياسي العالمي، بدءًا من وطننا الذي هو أوروبا.

وكما قالت سيمون دي بوفوار: "لا تنسين أبداً أن أي أزمة سياسية أو اقتصادية أو دينية ستكون كافية للتشكيك في حقوق المرأة. لا يتم الحصول على هذه الحقوق أبداً. يجب أن تبقى متأهبات طوال حياتكن!" وقد كانت محقة.

إن النتيجة الكبيرة لهذا الوباء والتي يجب أن نكون مستعدين لمواجهتها ليست في الأزمة الاقتصادية فحسب. يجب أن نكون مستعدين لمواجهة التراجع في حقوق المرأة - لجميع النساء على مستوى العالم - إلى فترة ما قبل اتفاقية سيداو للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

لقد احتكر الوباء انتباه الجميع، مشكلاً خطراً حقيقياً في نسيان قضايا المرأة الرئيسية. إن قتل الإناث وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والزواج القسري والاعتصاب ليست سوى عدد قليل من الانتهاكات التي قد تغرق في الصمت. وسنشهد انتشار ذلك في مخيمات اللاجئين والنازحين في جميع أنحاء العالم. تُهدد الحقوق الاقتصادية للمرأة بأن تصبح "ثانوية"، في الوقت الذي ستسعى فيه المزيد والمزيد من النساء للخروج من المناطق المدمرة، مما يجعلهن عرضة لوقوع فريسة في أيدي المتجرين والمستغلين.

نافذة من الفرص: حلم ، أخوات ، ونضال!

يقول البعض "سيعود كل شيء إلى طبيعته عندما تنتهي الأزمة"، ولكن بالنسبة للكثيرات منّا - إن لم يكن معظمنا - لم يكن هناك أي شيء طبيعي منذ البدء. لم يوجد ما هو "طبيعي" بالنسبة لمعظم النساء في أوروبا على الرغم من حقيقة أن رئيسة المفوضية الأوروبية الجديدة امرأة.

لم يوجد لمعظم المهاجرات واللاجئات. لم يكن موجودا لمعظم الأمهات والمسنات والعاملات. ولم يكن هناك أبداً ما هو "طبيعي" بالنسبة للنساء في حالة الدعارة.

لقد حان الوقت لنعترف بذلك. لقد حان الوقت لنسأل عن